(٤) المناطق المحتلة

برزت على سطح الاحداث في المناطق المحتلة في الآونة الاخيرة عدة موضوعات ، تتمثل في تحرك الزعامة التقليدية التي يتذبذب ولاؤها بين السلطتين الاردنية والاسرائيلية ، وبلغ تحركها اوجه في توجه وفود منها الى البلاط الهاشمي للتعزية بوفاة الملك طلال ، وتحرك ما يعرف بالزعامة الشابة في الضفة الغربية ، وبلغ تحركها ذروته في المطالبة باقامة حزب يدعو الى كيان فلسطيني ، وتحرك سلطات الاحتلال ، وبلغ هذا التحرك حد الاعمال النازية بقيام سلطات الاحتلال بشن حرب بيولوجية ضد مزارع قرية عقربة العربية :

اتسمت هذه الفترة بتقارب اكثر بين السلطتين الاردنية والاسرائيلية ، وبين السلطة الاردنية والوجاهة التقليدية ، ويتمثل التقارب بين السلطتين في : ١ ـ المزيد من التعاون على جانبي الجسور المفتوحة بين الضفتين ، فقد وصل الى المناطق المحتلة حتى مطلع شهر اب ١٢٠ الف زائر من الدول العربية في نطاق برنامج زيارات الصيف الذي سينتهي عند منتصف شهر اكتوبر من هذا العام ، وتقدر سلطات الاحتلال ان يصل العدد النهائي خلال تلك الفترة الى ١٦٠ الف زائر ، ومن الجدير بالذكر ان عدد الزوار خلال العام الماضي قد بلغ حوالي مئة الف . ٢ ـ موافقة الحكومة الاردنية على دخول السياح الاجانب من اسرائيل الى الاردن عن طريق جسر اللنبي والعودة من الطريق نفسها ، وذلك للمرة الاولى منذ حرب عام ١٩٤٨ ، بواسطة احدى شركات السياحة والسفر الاسرائيلية التي ستقوم بتنظيم رحلات للسياح الذين سيزورون كلا من عمان وجرش والبتراء والعقبة . ٣ ـ قيام سكرتير اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني في عمان المدعو محمود سعيد بزيارة للضفة الغربية في اواخر شهر حزيران استغرقت عشرة ايام ، اجتمع خلالها بالزعامة التقليدية ومن بينها رئيس بلدية الخليل ، وصرح بانه « اعجب كثيرا بما شاهده من تطور وتقدم في المدن التي زارها » وانه سيزور الضفة في شهر اكتوبر القادم .

الى جانب ذلك اخذت وسائل الاعلام الاسرائيلية ووكالات الانباء تتناقل انباء عن توصل السلطات الاردنية والاسرائيلية الى نوع من الاتفاق الجنتلماني شبيه باتفاق الجسور المفتوحة ، يفتح بموجبه ميناء غزة امام الصادرات والواردات الاردنية دون اتفاق رسمي ، وعن توجيه النظام الاردني دعوات الى عدد من الشخصيات والصحفيين في الضفة الغربية الى زيارة الاردن . الا ان وزير الاعلام الاردني الرائد عدنان ابو عوده قد كذب هذه الانباء بالرغم من ان بعض الصحفيين من ابناء الضفة قد اكد صحتها مدعين بانهم تلقوا دعوات من السلطات الاردنية .

اما السلطات الاسرائيلية فقد انهمكت خلال الاونة الاخيرة في متابعة سياستها الرامية الى تكريس الاحتلال في محاولة منها لاضفاء صفة الشرعية عليه . ففي اعقاب مهزلة الانتخابات التي فرضتها على الضفة الغربية قامت سلطات الاحتلال بفرض الانتخابات على موظفي بلدية القدس ومستخدميها العرب ضمن الانتخابات القطرية لنقابة الموظفين العامة ولنقابة عمال البلديات في اسرائيل ، باعتبار ان سكان مدينة القدس العربية مواطنون اسرائيليون . وقد جرت الانتخابات بالفعل في ٧٢/٦/٢٧ وبلغ عدد اصحاب حق الاقتراع العرب في القدس حوالي الف شخص يعمل ٨٠٠ منهم في بلدية المدينة ، وقد بلغت نسبة الاشتراك في الانتخابات حوالي ٨٠٪ نجح فيها كل من ابراهيم الدجاني وحسن الرشيد .

وتعتزم سلطات الاحتلال الحاق هذا الاجراء باجراء اخر تفرض بموجبه الانتخابات للغرف التجارية في الضفة الغربية ، حيث اصبح من المقرر اجراء الانتخابات في شهر اب . وكانت اخر انتخابات للغرف التجارية شهدتها الضفة الغربية قد جرت عام ١٩٦٥ ، ومن الجدير بالذكر ان هذه الانتخابات ستجري وفق القانون الاردني رقم ٥٨ لعام ١٩٦١ الخاص بالغرف التجارية ، ويشترط القانون ان لا يقل عمر المرشح عن ٣٠ عاما وان يكون مقيما اقامة دائمة في المدينة التي ستجري فيها الانتخابات وان يدفع رسم ترشيح بمبلغ عشرة دنانير وان يكون منتسبا للغرفة التجارية ومسددا اشتراكاته لمدة ثلاث سنوات متتالية . اما فيما يتعلق بالشركات فلا يحق لها الادلاء بأكثر من صوت واحد ويجب على العضو الذي يدلي بصوته ان يكون حائزا على تفويض من الشركة نفسها . ومن الجدير بالذكر